A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/46/645/Add.3
11 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

DEC 17 1991
UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والاربعون
البند ٧٧ (ب) من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع)*

المقرر : السيد مارتن راكوتونايفو (مدغشقر)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٧٧ (انظر A/46/645 ، الفقرة ٣) وجرى النظر في الاجراء الذي ينبغي اتخاذه بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٥٢ و ٥٧ المعقودتين في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ على التوالي . ويرد سرد لنظر اللجنة في هذا البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/45/SR.52 و 57) .

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/46/L.68 و L.104

٢ - في الجلسة ٥٢ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، عرض ممثل غانا ، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أيضا أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، مشروع قرار (A/C.2/46/L.68) ، بعنوان "تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا" ، فيما يلي نصه :

---

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ١٢ جزءا (انظر أيضا A/46/645/Add.1-11) .

91-48708 ٣٤١٠ض(٩١)

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى قرارها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الذي أيّدت فيه إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ،

"وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لأقل البلدان نموا ككل ، وما للتطورات الخارجية غير المتوقعة التي حدثت مؤخرا وغيرها من حالات الطوارئ من أثر معاكس على حالتها الاجتماعية - الاقتصادية العامة ،

"وإذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[١] ، الذي أعلنت فيه جملة أمور منها أن من العناصر الأساسية وقف التهميش المتزايد لأقل البلدان نموا وإعادة تنشيط نموها وتنميتها عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية شاملة وتدابير دعم دولية ،

"وإذ تؤكد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع[٢] ، التي شددت الدول الأعضاء فيها على جملة أمور منها ضرورة التنفيذ التام لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، المعقود في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠[٣] ،

---

(١) القرار دإ - ٣/١٨ ، المرفق .

(٢) القرار ١٩٩/٤٥ ، المرفق .

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، باريس ، ٣ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18) ، الجزء الأول .

"وإذ تشير إلى أن الهدف الرئيسي من برنامج العمل هو وقف زيادة التدهور في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لتلك البلدان ، وإعادة تنشيط نموها وتنميتها والتعجيل بهما ، وكذلك السير بها ، في إطار هذه العملية ، على طريق النمو والتنمية المطردين ،

"وإذ تعيد تأكيد المبادئ الاساسية المجملة في برنامج العمل كاساس للعمل الذي تقوم به أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية ، بما في ذلك المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية ، لتعزيز تحول اقتصادات تلك البلدان تحولاً أساسيا موجهاً نحو النمو ،

"وإذ تشير إلى التزام المجتمع الدولي رسميا ، على النحو الوارد في إعلان باريس الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا (٣) ، بتنفيذ برنامج العمل طوال التسعينات ،

"وإذ تشدد على أن النجاح في تنفيذ برنامج العمل يعتمد على تقاسم المسؤولية وتعزيز المشاركة من أجل نمو أقل البلدان نموا وتنميتها ،

"١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الامين العام (٤) ؛

"٢ - تطلب من جميع الحكومات ، والمنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الاطراف ، والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية ، وأجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها ، وجميع المنظمات الاخرى المعنية ، أن تتخذ خطوات ملموسة لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا تاما على وجه الاستعجال ؛

"٣ - تؤكد من جديد أن أقل البلدان نموا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع السياسات والاولويات الوطنية من أجل نموها وتنميتها ، وعن تنفيذها الفعلي وترحب في هذا السياق بالتغيرات الجوهرية والبعيدة الاثر التي طرأت على أقل البلدان نموا أو التي يجري البدء فيها ؛

---

(٤) A/46/566 .

"٤ - تشدد على أن مبادرات السياسة العامة الداخلية التي تتخذها أقل البلدان نموا جديرة بدعم متزايد من جميع شركائها في التنمية ؛

"٥ - تحث بقوة جميع البلدان المانحة على أن تنفذ على الوجه التام والعاجل التزاماتها في جميع المجالات ، على النحو المنصوص عليه في برنامج العمل ، لتوفير الدعم الخارجي الكافي لأقل البلدان نموا وان تبقي قيد الاستعراض المستمر إمكانية تنفيذ خطوات جديدة إضافية في مجالات محددة ذات أهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا ؛

"٦ - ترحب بقرار رفع مستوى الوحدة التابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والتي تتناول شؤون أقل البلدان نموا لتصبح شعبة ، وتعرب عن الامل في أن تركز الشعبة أتمّ تركيز على مشاكل أقل البلدان نموا واحتياجاتها ؛

"٧ - تدعو هيئات إدارة أجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها وبرامجها إلى مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة والملائمة لتنفيذ برنامج العمل ومتابعته بطريقة فعالة ، كل في مجال اختصاصه ووفقا لولايته ؛

"٨ - تدعو الهيئات التحضيرية لكل الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية المقبلة لمنظومة الامم المتحدة إلى أن تأخذ في اعتبارها نتائج مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ؛

"٩ - تطلب إلى الامين العام ، طبقا للفقرة ١٤٣ من برنامج العمل[٣] ، الاستمرار في كفالة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع الاجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الامم المتحدة عند تنفيذ برنامج العمل ومتابعته ، بالتعاون الوثيق مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وامانات اللجان الاقليمية والوكالات الرائدة لمجموعات المعونة ؛

"١٠ - تطلب من جميع الاجهزة والمؤسسات والبرامج في منظومة الامم المتحدة إنشاء مراكز تنسيق لاقل البلدان نموا ، حيثما لا تكون هذه المراكز قائمة فعلا ، وتعزيز المراكز القائمة لإشراكها بنشاط في مهام التنفيذ طوال التسعينات ، وتطلب منها أيضا أن تتخذ خطوات لتنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل والتي تقع في مجال اختصاصها ؛

"١١ - تحث جميع الحكومات ، والمنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الاطراف ، ومنظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية ، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، على مواصلة إيلاء اهتمام خاص لمشاكل أقل البلدان نموا ، وترحب ، في هذا الصدد ، بمحفل طوكيو المعني بالمشاكل الإنمائية لاقل البلدان نموا ، الذي نظمته حكومة اليابان ، بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، في طوكيو ، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٩١ ؛

"١٢ - تعرب عن بالغ تقديرها لمساهمة حكومات ايطاليا وفنلندا والنرويج وهولندا في برامج محددة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لصالح أقل البلدان نموا ؛

"١٣ - تؤكد مرة أخرى أهمية التعاون الاقتصادي والتقني بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية ، وتوصي بشدة ، في هذا الصدد ، بإنشاء آليات للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية لتعزيز الجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نموا ، وتحث الشركاء في التنمية على المساعدة في الاضطلاع بتلك الانشطة ؛

"١٤ - تؤكد أهمية وجود آليات لمتابعة ورصد برنامج العمل على نحو فعال ، وفي هذا الصدد ، تطلب إلى الامين العام توفير موارد من الميزانية العادية للامم المتحدة لتغطية تكاليف مشاركة ممثل واحد على الاقل عن كل من أقل البلدان نموا في دورة الربيع التي يعقدها مجلس التجارة والتنمية ، والتي ستضطلع وفقا لاحكام برنامج العمل وقرار الجمعية العامة ٤٥/٢٠٦ ، بإجراء الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ؛

"١٥ - تطلب من المجتمع الدولي أن يواصل مساعدته للبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية من أقل البلدان نموا في التغلب على مشاكلها الخاصة ، بما يتفق مع التوصيات ذات الصلة الواردة في برنامج العمل ؛

"١٦ - تطلب إلى الامين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقارير على أساس مستمر عن تنفيذ أحكام برنامج العمل ."

٣ - وعمم بعد ذلك بيان من الامين العام عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار ، وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، في الوثيقة A/C.2/46/L.97 .

٤ - وفي الجلسة ٥٧ المعقودة في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/46/L.104) مقدم من نائب رئيس اللجنة ، السيد بوزورغمير زياران (جمهورية إيران الإسلامية) ، على أساس مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/46/L.68 .

٥ - وأبلغت اللجنة أن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية والواردة في الوثيقة A/C.2/46/L.97 لا تنطبق على مشروع القرار A/C.2/46/L.104 .

٦ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/46/L.104 دون تصويت (انظر الفقرة ٨) .

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/46/L.104 ، سحب مشروع القرار A/C.2/46/L.68 من جانب مقدميه .

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية باعتماد مشروع القرار التالي :

تنفيذ برنامج العمل للتسعينات
لصالح أقل البلدان نموا

"إن الجمعية العامة ،

"إذ تشير إلى قرارها ٢٠٦/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الذي أيّدت فيه إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا اللذين اعتمدهما مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ،

"وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية لاقل البلدان نموا ككل ، وما للتطورات الخارجية غير المتوقعة التي حدثت مؤخرا وغيرها من حالات الطوارئ من أثر معاكس على حالتها الاجتماعية ـ الاقتصادية العامة ،

"وإذ تشير إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية[١] ، الذي أعلنت فيه جملة أمور منها أن من العناصر الاساسية وقف التهميش المتزايد لاقل البلدان نموا وإعادة تنشيط نموها وتنميتها عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية شاملة وتدابير دعم دولية ،

"وإذ تؤكد من جديد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع[٢] ، التي شددت الدول الاعضاء فيها على جملة أمور منها ضرورة التنفيذ التام لبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ، الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، المعقود في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠[٣] ،

"وإذ تشير إلى أن الهدف الرئيسي من برنامج العمل هو وقف زيادة التدهور في الحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية لتلك البلدان ، وإعادة تنشيط نموها وتنميتها والتعجيل بهما ، وكذلك السير بها ، في إطار هذه العملية ، على طريق النمو والتنمية المطردين ،

"وإذ تعيد تأكيد المبادئ الاساسية المجملة في برنامج العمل كأساس للعمل الذي تقوم به أقل البلدان نموا وشركاؤها في التنمية ، بما في ذلك المنظمات الدولية والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية ، لتعزيز تحول اقتصادات تلك البلدان تحولاً أساسيا موجهاً نحو النمو ،

"وإذ تشير إلى التزام المجتمع الدولي رسميا ، على النحو الوارد في إعلان باريس الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا(٣) ، بتنفيذ برنامج العمل طوال التسعينات ،

"وإذ تشدد على أن النجاح في تنفيذ برنامج العمل يعتمد على تقاسم المسؤولية وتعزيز المشاركة من أجل نمو أقل البلدان نموا وتنميتها ،

"١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الامين العام(٤) ؛

"٢ - تطلب من جميع الحكومات ، والمنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الاطراف ، والمؤسسات المالية والصناديق الإنمائية ، وأجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها ، وجميع المنظمات الاخرى المعنية ، أن تتخذ خطوات ملموسة لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا تاما على وجه الاستعجال ؛

"٣ - تؤكد من جديد أن أقل البلدان نموا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وضع السياسات والاولويات الوطنية من أجل نموها وتنميتها وعن تنفيذها الفعلي ، وعليها أن تستمر في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في مؤتمر باريس ، وترحب في هذا السياق بالتغيرات الجوهرية والبعيدة الاثر التي طرأت على أقل البلدان نموا أو التي يجري البدء فيها ؛

"٤ - تشدد على أن تنفيذ مبادرات السياسة العامة الداخلية المتعلقة بالنمو والموجهة نحو التنمية من جانب أقل البلدان نموا جدير بدعم متزايد من جميع شركائها في التنمية ؛

"٥ - تحث بقوة المجتمع الدولي ، وخاصة البلدان المانحة ، على أن ينفذ على الوجه التام والعاجل التزاماته في جميع المجالات ، على النحو

المنصوص عليه في برنامج العمل ، لتوفير الدعم الخارجي الكافي لاقل البلدان نموا وأن تبقي قيد الاستعراض إمكانية تنفيذ خطوات جديدة إضافية في مجالات محددة ذات أهمية بالنسبة لاقل البلدان نموا ؛

"٦ - ترحب بقرار رفع مستوى الوحدة التابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والتي تتناول ، في جملة امور ، شؤون أقل البلدان نموا لتصبح شعبة ، وتعرب عن الامل في أن تركز الشعبة أتمّ تركيز على مشاكل أقل البلدان نموا واحتياجاتها ؛

"٧ - تدعو هيئات إدارة أجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها ووكالاتها وبرامجها إلى اتخاذ التدابير اللازمة والملائمة لتنفيذ برنامج العمل ومتابعته بطريقة فعالة ، كل في مجال اختصاصه ووفقا لولايته ؛

"٨ - تدعو الهيئات التحضيرية لكل الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية المقبلة ذات الصلة لمنظومة الامم المتحدة إلى أن تأخذ في اعتبارها نتائج مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ؛

"٩ - تطلب إلى الامين العام ، طبقا للفقرة ١٤٣ من برنامج العمل[٣] ، الاستمرار في كفالة التعبئة والتنسيق الكاملين لجميع الاجهزة والمؤسسات والهيئات في منظومة الامم المتحدة عند تنفيذ برنامج العمل ومتابعته ، بالتعاون الوثيق مع المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي والامين العام لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وأمانات اللجان الاقليمية والوكالات الرائدة لمجموعات المعونة ؛

"١٠ - تطلب من جميع الاجهزة والمؤسسات والبرامج ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة إنشاء مراكز تنسيق لاقل البلدان نموا ، حيثما لا تكون هذه المراكز قائمة فعلا ، وتعزيز المراكز القائمة لإشراكها بنشاط في تنفيذ برنامج العمل طوال التسعينات ، وتطلب منها أيضا أن تتخذ خطوات لتنفيذ التوصيات الواردة في برنامج العمل والتي تقع في مجال اختصاصها ؛

"١١ - تحث جميع الحكومات ، والمنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الاطراف ، ومنظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية ، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة ، على مواصلة إيلاء اهتمام خاص لمشاكل أقل البلدان

نمـــوا ، وتعرب عن تقديرها الشديد ، في هذا الصدد ، لمحفل طوكيو المعنـــي بالمشاكل الإنمائية لأقل البلدان نمـــوا ، الذي نظمته حكومة اليابـــان ، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحـــدة للمشاريع الانتاجية ، فـــي طوكيو ، فـــي الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٩١ ؛

"١٢ - تعرب عن بالغ تقديرها لمساهمات الحكومات المنفردة فـــي برامج محددة للأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نموا ؛

"١٣ - تؤكد مرة أخرى أهميـــة التعاون الاقتصادي والتقني بين أقـــل البلدان نموا وغيرها مـــن البلدان النامية ، وتوصي بشدة ، في هـــذا الصـــدد ، بإنشاء آليات للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية لتعزيـــز الجهود الإنمائية التي تبذلها أقل البلدان نموا ، وتحث الشركاء في التنمية على المساعدة في الاضطلاع بتلك الأنشطة ؛

"١٤ - تؤكد أهمية وجود آليات لمتابعة ورصد برنامج العمل على نحـــو فعال ، وفي هذا الصدد تطلب إلـــى الأميـــن العام تعبئة موارد خارجة عـــن الميزانية لكفالة مشاركة ممثل واحد على الأقل عن كل من أقل البلـــدان نمـــوا في دورة الربيع التي يعقدها مجلس التجارة والتنمية ، والتي ستضطلع وفقـــا لأحكام برنامج العمل وقرار الجمعية العامة ٣٠٦/٤٥ ، بإجراء الاستعراض السنـــوي للتقدم المحـــرز في تنفيذ برنامج العمل ؛

"١٥ - تطلب من المجتمع الدولي أن يواصل مساعدتـــه للبلدان غيـــر الساحلية والبلدان الجزرية من أقل البلدان نموا في معالجة مشاكلهـــا الخاصـــة ، بما يتفق مع التوصيات ذات الصلة الواردة في برنامج العمل ؛

"١٦ - تطلب إلـــى الأمين العام أن يقدم إلـــى الجمعيـــة العامـــة فـــي دورتها الثامنة والاربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقارير علـــى أساس مستمر عن تنفيذ أحكام برنامج العمل .

- - - - -